J. Product. & Dev., 27(1): 91- 110 (2022)

دورالتجارةالخارجية الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي فى دولة الكويت

منيرة سالم صالح- إبراهيم يوسف إسماعيل - فكرى سعد الدسوقي
قسم الاقتصاد الزراعي - كلية التكنولوجيا والتنمية – جامعة الزقازيق –مصر

ملخص البحث

يتحقق الأمن الغذائي للدولة من خلال الإنتاج المحلي باستخدام الموارد المحلية المتاحة واستخدام الأساليب الإنتاجية لتحقيق تعظيم الإنتاج الزراعي وتقوم الدولة باستيراد السلع عن طريق التجارة لتلبية وتوفير حاجة السكان من السلع ويتحقق الأمن الغذائي من خلال المعروض السلعي سواء من الإنتاج أو الواردات أو الأثنين معا لذا فإن دور التجارة الخارجية هام فى استكمال توفير حاجة السكان من السلع الغذائية التى بها عجز وتحقيق مستوى معين من العرض فى السوق لإحداث الاستقرار وتوازن الاقتصاد لدولة الكويت.

وأوضحت الدراسة أن الواردات الزراعية تضاعفت خلال فترة الدراسة وارتفع عجز الميزان الزراعي، وثم ارتفع عجز الميزان الغذائي حيث تضاعفت الواردات الغذائية بنحو 400% وارتفاع العجز فى الميزان الغذائي من نحو 1021 مليون دولار إلى نحو 3942مليون دولار خلال الفترة من 2010 – 2016، وزيادة كميات الواردات من لحوم الدواجن والحليب والأسماك والخضر وتراجع كمية الواردات من اللحوم الحمراء وعدم وجود واردات من البيض وتحقيق فائض من عام 2010/2009 وأتضح أن الأمن الغذائي المتوقع فى عام 2030 يزيد فى اللحوم والبيض والحليب ويتراجع فى لحوم الدواجن والأسماك والخضر. ويوصى البحث بضرورة التوسع فى التجارة الخارجية للعمل على رفع الاقتصاد الكويتى وكذلك تلبيه احتياجات السكان.

الكلمات المفتاحية: دورالتجارةالخارجية الغذائية - تحقيق الأمن الغذائي - دولة الكويت

مقدمة البحث:

تمثل التجارة الخارجية المورد الثاني بعد الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي حيث تقوم الواردات بحق الإنتاج المحلي بالسلع المستوردة والصادرات بتصريف الفائض من تلك السلع.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث فى كيفية تحقيق الامن الغذائى من خلال الانتاج المحلى والتجارة الخارجية والعمل على سد العجز.

اهداف البحث:

يستهدف البحث التعرف على أوضاع التجارة الخارجية بدولة الكويت وكذلك الامن الغذائى والاوضاع الانتاجية بالاضافة إلى كل الطرق لسد العجز بالاقتصاد الكويتى. واعتمدم البحث لتحقيق اهدافه على الادارة المركزية لاحصاء التجارة الخارجية بدولة الكويت.

نتائج البحث:

التجارة الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي:

ويوضح الجدول رقم (1) تطور التجارة الخارجية الزراعية بدولة الكويت خلال الفترة 2006 – 2018 حيث ارتفعت قيمة الواردات الزراعية من نحو 1.74 مليار دولار فى 2006 إلى نحو 4.78 مليار دولار فى 2018 وبزيادة قدرها 3.04 مليار دولار وبنسبة 174.71%. .

مما أدى إلى زيادة عجز الميزان الزراعي من نحو 1.59 مليار دولار إلى نحو 4.1 مليار دولار وبمتوسط سنوي 2.4 مليار دولار. مما يوضح زيادة الاعتماد على الخارج فى توفير السلع الزراعية.

.

جدول رقم (1): تطور التجارة الخارجية الزراعية بدولة الكويت خلال الفترة (2006-2018) مليار دولار

السنة	الصادرات الزراعية (1)	الواردات الزراعية (2)	الميزان الزراعي	معدل التغطية 1 ÷ 2
2006	0.15	1.74	1.59 -	8.6
2007	0.17	1.92	1.75 -	8.9
2008	0.18	1.91	1.73 -	9.4
2009	0.17	1.92	1.75 -	8.6
2010	0.17	1.91	1.74 -	8.9
2011	0.17	1.70	1.72 -	10.0
2012	0.17	1.87	1.70 -	9.1
2013	0.18	1.90	1.72 -	9.5
2014	0.17	2.04	1.87 -	8.3
2015	0.80	4.88	4.08 -	16.4
2016	0.74	4.97	4.13 -	14.9
2017	0.67	4.59	3.82 -	14.6
2018	0.71	4.78	4.07 -	14.9
المتوسط	**0.34**	**2.77**	**2.43 -**	**10.9**

المصدر: دولة الكويت، الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية، الإحصاء السنوي.

ويوضح الجدول أن معدل تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية ارتفاع المعدل من نحو 8.6% إلى 14.9% فى نهاية الفترة وبمتوسط سنوى 10.9%

التجارة الغذائية:

وبدراسة التجارة الغذائية خلال الفترة 2011 – 2017 يوضح الجدول رقم (2) زيادة الواردات الزراعية من نحو 1.110 مليار دولار عام 2010 إلى نحو 4.399 مليار دولار عام 2016 وبزيادة قدرها 3289 مليون دولار وبنسبة 296% وبمتوسط سنوي 3.033 مليار دولار.

جدول رقم (2) الميزان التجاري الغذائي خلال الفترة (2010-2016) **مليون دولار**

السنة	الصادرات الغذائية	الواردات الغذائية	الميزان الغذائي
2010	89	1110	1021 -
2011	89	1221	1132 -
2012	89	1221	1132 -
2013	454	4484	4030 -
2014	467	4595	4128 -
2015	446	4203	3757 -
2016	457	4399	3942 -
المتوسط	**298.7**	**3033.2**	**2734.6 -**

المصدر: دولة الكويت، الكتاب الإحصائي السنوي.

أما الصادرات الغذائية فقد ارتفعت من نحو 89 مليون دولار عام 2010 إلى نحو 457 مليون دولار عام 2016 وبزيادة قدرها 368 مليون دولار وبنسبة 413% وبمتوسط سنوي نحو 299 مليون دولار.

وتوضح بيانات نفس الجدول ارتفاع عجز الميزان الغذائي خلال تلك الفترة من نحو 1021 مليون دولار إلى نحو 3.942 مليون دولار وبمتوسط سنوي قدرة 2735 مليون دولار وبزيادة قدرها 268%.

ويوضح الجدول رقم (3) أن متوسط الرقم القياسى للصادرات الغذائية ارتفعت بنحو 293% بينما الرقم القياسى للواردات بلع نحو 273% بينما قدر الرقم القياسى للعجز في الميزان الغذائي بنسبة 268% خلال الفترة 2011 – 2017.

تطور كمية الواردات لأهم السلع الغذائية للفترة 2001 – 2018 :

يتحقق الأمن الغذائي إما من الانتاج المحلي للسلع الغذائية وعند قصور حجم الإنتاج عن مقابلة احتياجات السكان يتم مقابلة حاجة السكان بالاستيراد من الخارج ويتضمن ما يلي كمية الواردات من السلع الغذائية وتطورها خلال فترة الدراسة 2001 – 2018، وأيضاً الاتجاه الزمنى العام لتلك الكميات.

جدول رقم (3): الرقم القياسي للتجارة الخارجية للسلع الغذائية بدولة الكويت خلال الفترة من (2011-2017)

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان
2011	100	100	100
2012	100	110	111
2013	100	110	111
2014	510	404	395
2015	524	414	404
2016	501	379	368
2017	513	396	386
المتوسط	**293**	**273**	**268**

المصدر: دولة الكويت، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة

حيث يوضح الجدول رقم (4) كمية الواردات من أهم السلع الغذائية خلال فترة الدراسة 2002/2001 –2017/ 2018 وتطورها:

اللحوم الحمراء: يوضح الجدول رقم (4) ارتفاع كمية الواردات من اللحوم الحمراء لسد عجز الإنتاج المحلي عن توفير حاجة السكان من الكميات المستهلكة من اللحوم من نحو 55.9 ألف طن عام 2002/2001 إلى نحو 68.1 ألف طن عام 2003/2002 وتذبذبت كمية اللحوم التى تم استيرادها لسد فجوة استهلاك اللحوم حتى بلغت نحو 45.4 ألف طن عام 2018/2017 وبمتوسط سنوي قدره 44.0 ألف طن ويوضح الجدول رقم (5) معادلة الاتجاه الزمنى العام لكمية الواردات من اللحوم الحمراء معادلة رقم (1) حيث يتبين أن معدل الواردات من اللحوم يتناقص بمعدل سنوي غير معنوي بلغ نحو 1.035ألف طن خلال تلك الفترة وهو يدل على تراجع فجوة الاستهلاك وانكماشها مستقبلاً وزيادة الأمن الغذائي.

اللحوم الدواجن: ارتفعت الكمية المستوردة من لحوم الدواجن من نحو 51.6 ألف طن عام 2002/2001 إلى نحو 138.2 ألف طن عام 2018/2017 وبمتوسط 99.15 ألف

جدول رقم (4) تطور كمية الواردات لأهم السلع الغذائية بدولة الكويت خلال الفترة (2001-2018) (كمية ألف طن)

الموسم	لحوم حمراء	لحوم دواجن	الحليب	البيض	الأسماك	خضر
2002/2001	55.9	51.6	130.7	7.0	6.2	253.4
2003/2002	68.1	81.9	113.2	9.5	6.5	241.6
2004/2003	58.3	56.5	127.7	9.1	7.0	296.0
2005/2004	55.2	62.0	127.0	15.0	12.0	263.0
2006/205	40.5	87.4	133.8	9.3	14.5	293.1
2007/2006	34.8	87.7	206.6	19.5	13.3	348.5
2008/2007	35.7	97.8	244.2	4.8	14.7	349.0
2009/2008	33.5	96.5	164.2	0.3	13.4	392.8
2010/2009	61.9	92.0	178.6	-	15.1	325.0
2011/2010	34.7	122.5	207			420.4
2012/2011	30.4	112.9	270.9			410.1
2013/2012	43.5	96.4	219.7			429.8
2014/2013	34.2	120.7	235.0	-	25.3	486.3
2015/2014	30.2	122.0	225.1	-	-	20.6
2016/2015	42.3	128.3	220.6	-	-	21.3
2017/2016	49.0	131.1	218.6	-	-	23.3
2018/2017	45.4	138.2	212.1	-	27.9	462.4
المتوسط	**44.0**	**99.1**	**190.3**		**17.8**	**362.9**

المصدر: جمع وحسب من: دولة الكويت، الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية، إدارة الإحصاء- قسم الإحصاء، ومن جدول (2) ، (3).

طن خلال فترة الدراسة وهو ما يوضحه الجدول رقم (4) حيث استمرت زيادة فجوة الغذاء من لحوم الدواجن خلال فترة الدراسة وتراجع نسبة الاكتفاء الذاتي خلال تلك الفترة.

ويوضح الجدول رقم (5) معادلة الاتجاه الزمنى العام لكمية الواردات من لحوم الدواجن خلال فترة الدراسة 2002/2001 –2017/ 2018 حيث توضح المعادلة (2) بالجدول زيادة كمية الوارداتمن لحوم الدواجن بمعدل سنوي معنوي بلغ نحو 4.862 ألف طن ويدل على زيادة حجم فجوة الإنتاج من لحوم الدواجن واستمرار توسعها مما يقلل من الأمن الغذائي للحوم الدواجن مستقبلاً.

جدول رقم (5): الاتجاه الزمنى العام لكمية الواردات من اهم السلع الغذائية خلال السنوات 2018/2017-2002/2001

رقم المعادلة المتغير التابع	المعادلة	معدل التغير (%)	ر	$\bar{ر}$	ف
1- اللحوم الحمراء	$ص_{1هـ}$= 1.035 – 53.349 $س_{1هـ}$ (1.956 -)	2.35	0.45	0.15	*3.26
2- لحوم الدواجن	$ص_{2هـ}$= 4.862 + 55.393 $س_{2هـ}$ **(9.605)	4.91	0.93	0.85	**92.26
3- الحليب	$ص_{3هـ}$= 7.340 + 123.184 $س_{3هـ}$ **(4.417)	3.85	0.75	0.54	**99.51
4- الأسماك	$ص_{4هـ}$= 1.493 + 4.456 $س_{4هـ}$ **(14.023)	8.39	0.96	0.92	**196.6
5- خضر	$ص_{5هـ}$= 13.569 + 240.846 $س_{5هـ}$ **(7.470)	3.74	0.89	0.79	**55.8

المصدر: جمع وحسب من الجداول (4)

حيث $ص_1$ كمية اللحوم الحمراء ، $ص_2$:كمية اللحوم من الدواجن ، $ص_3$: كمية الحليب، $ص_4$:كمية الأسماك ، $ص_5$ = كمية الخضر

س = السنوات 2018/2017-2002/2001 هـ = 1، 2 ، ... 17

الحليب: يوضح الجدول رقم (4) أن كمية الواردات من الحليب ترتفع من نحو 130.7 ألف طن عام 2002/2001 إلى نحو 212.1 ألف طن عام 2018/2017 وذلك لسد فجوة اللحوم وتحقيق الأمن الغذائي من الحليب وبمتوسط سنوي قدرة 190.3 ألف طن.

وتوضح معادلة الاتجاه الزمني رقم (3) لتطور كميات الحليب زيادة الواردات بمعدل سنوي معنوي يبلغ نحو 7.340 ألف طن خلال فترة الدراسة.

الأسماك: يوضح الجدول رقم (4) تطور كمية الواردات من الأسماك خلال الفترة 2002/2001 – 2018/2017 حيث يتضح زيادة الكمية المستوردة من الأسماك من نحو 6.2 ألف طن عام 2002/2001 إلى نحو 27.9 ألف طن عام 2018/2017 وبزيادة قدرها 21.7 ألف طن وبنسبة زيادة 350% وهى توضح حجم فجوة الغذاء وتراجع نسبة الأمن الغذائي وبمتوسط قدره 17.8 ألف طن .

وبدراسة معادلة الاتجاه الزمنى العام رقم (4) لكمية الواردات من الأسماك خلال الفترة الدراسة تبين انها تزداد بمعدل سنوي معنوي بلغ نحو 1.49 ألف طن تمثل 8.39% من المتوسط السنوى.

الخضر: يوضح الجدول رقم (4) أن الكمية المستوردة من الخضر ارتفعت من نحو 253.4 ألف طن عام 2002/2001 إلى نحو 462.4 ألف طن عام 2018/2017 وبزيادة قدرها 209.3 ألف طن وبنسبة زيادة 82.7% عن عام 2002/2001.

وبدراسة تطور الاتجاه الزمنى العام رقم (5) لكمية الواردات من الخضر خلال الفترة زيادة كمية الواردات من الخضر بمعدل سنوي معنوي بلغ نحو 13.57ألف طن.

البيض: يوضح الجدول رقم (4) عدم وجود واردات من البيض بدءاً خلال الفترة من 2009 / 2010 وتحقق الأمن الغذائي من البيض بزيادة الإنتاج المحلي حاجة الاستهلاك فى السنوات الأخيرة.

تطور قيمة الواردات من المنتجات الغذائية والحيوانية خلال السنوات 2012 – 2017:

يوضح الجدول رقم (6) قيمة الواردات من السلع الغذائية خلال الفترة 2012 – 2017 حيث تبين أن قيمة الواردات من إجمالي المنتجات الزراعية والحيوانية بلغت نحو 334 مليون دينار كويتى عام 2012 وارتفعت إلى نحو 467 مليون دينار كويتى عام 2017 بمتوسط سنوى بلغ نحو 330 مليون دينار كويتى.

القيمة النقدية لاهم الواردات من السلع الغذائية بدولة الكويت:

يوضح الجدول رقم (7) الواردات من السلع الغذائية وهى اللحوم، ومنتجات الألبان والبيض والطيور، والاسماك، الخضر والفاكهة وسكر ومحفزات سكرية وعسل نحل .

فقد تذبذبت قيمة اللحوم من نحو 171 مليون دينار كويتى عام 2013 ثم ارتفعت إلى 186 مليون دينار كويتى عام 2015 ثم تراجعت إلى نحو 168 مليون دينار كويتى عام

جدول رقم (6): قيمة الواردات من المنتجات الزراعية الغذائية والحيوانية خلال الفترة 2012 -2017 (مليون دينار كويتى)

السنة	قيمة الواردات من المنتجات الزراعية والحيوانية (1)	إجمالي قيمة الواردات (2)
2012	334	7632
2013	345	8309
2014	392	8829
2015	441	9316
2016	411	9269
2017	467	10183
المتوسط	**330**	**8923**

المصدر: دولة الكويت، النشرة الاحصائية، أعداد مختلفة.

2017 وبمتوسط سنوي 169 مليون دينار كويتى خلال تلك الفترة 2012 – 2017.

وتذبذبت قيمة الواردات من منتجات الألبان والبيض والطيور من 159 مليون دينار كويتى عام 2013 إلى نحو 180 مليون دينار كويتى عام 2014 ثم تراجعت الى نحو 186 مليون دينار كويتى عام 2017وبمتوسط سنوي قدره 168 مليون دينار كويتى خلال تلك الفترة.

وارتفعت قيمة الواردات من الأسماك من نحو 38 مليون دينار كويتى عام 2013 إلى نحو 62 مليون دينار كويتى عام 2017 وبزيادة قدرها نحو 24 مليون دينار كويتى وبمتوسط سنوي 55 مليون دينار كويتى خلال تلك الفترة.

ارتفعت قيمة الواردات من الخضر والفاكهة من 255 مليون دينار كويتى عام 2013 إلى 316 مليون دينار كويتى عام 2017 وبزيادة قدرها 61 مليون دينار كويتى وبمتوسط سنوي بلغ نحو 302 مليون دينار كويتى خلال فترة الدراسة.

بالنسبة لقيمة الواردات من السكر والعسل تقريباً تتراوح بين 38 -39 مليون دينار كويتى خلال تلك الفترة وبمتوسط سنوي بلغ نحو 39 مليون دينار كويتى.

جدول رقم (7): الواردات من أهم السلع الغذائية فى الفترة 2013 - 2017 (مليون د.ك

السنة	لحوم	منتجات ألبان وبيض وطيور	أسماك	خضر وفاكهة	سكر ومحفزات سكرية وعسل نحل
2013	171	159	38	255	39
2014	161	180	49	282	38
2015	186	166	61	341	38
2016	163	167	63	318	39
2017	164	168	62	316	39
المتوسط	169	168	55	302	39

المصدر: دولة الكويت، الادارة العامة للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2018/2017

جدول رقم (8): التنبؤ بالفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتى والأمن الغذائي لأهم السلع الغذائية فى عامي 2025 – 2030

السلعة	متوسط الفجوة من 2001-2018 ألف طن	حجم الفجوة المتوقعة في 2025 ألف طن	حجم الفجوة المتوقعة في 2030 ألف طن	نسبة الاكتفاء الذاتي %			الأمن الغذائي
				2001 - 2018 %	عام 2025 %	عام 2030 %	
لحوم حمراء	44.0	27.654	22.494	14	33.03	41.2	**يزيد الأمن الغذائي**
لحوم دواجن	99.1	179.338	204.203	33	26.9	26.4	**تراجع الأمن الغذائي**
بيض	0.4	26.95	35.338	96	132.0	136	**تراجع الأمن الغذائي وفائض**
أسماك	17.8	39.289	46.229	18	7	5.7	**تراجع الأمن الغذائي**
حليب	190.3	307.349	343.924	18	22.5	22.5	**زيادة الأمن الغذائي**
اجمالي الخضر	**362.9**	**558.14**	**617.95**	**%50**	**46.4**	45.7	**تراجع الأمن الغذائي**

المصدر: جمع وحسب من الجداول السابقة

ويتضح أن الإنتاج المحلي والتجارة الزراعية (الواردات) ساهمتا فى توفير المطلوب للاستهلاك خلال تلك الفترة وتحقيق الأمن الغذائي الذى تراجع فى كثير من تلك السلع وهو ما يتطلب العمل على سد تلك الفجوة بين الانتاج من السلع الغذائية

والكميات المطلوبة للاستهلاك المحلى حتى يستمر تحقيق الأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على الخارج وذلك من خلال بعض الاجراءات لكل سلعة منتج حتى عام 2030.

التنبؤ بالفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتى لأهم السلع الغذائية حتى عام 2030:

يوضح الجدول رقم (8) تطور حجم فجوة الغذاء لأهم السلع الغذائية وهى الخضر ولحوم الدواجن واللحوم الحمراء والبيض والحليب والأسماك حتى عام 2030 ومدى تحقيق الأمن الغذائي من تلك السلع.

اللحوم الحمراء: حجم فجوة اللحوم الحمراء عام 2025 و 2030 ومدى اتجاه زيادة الفجوة ومن ثم تراجع الأمن الغذائي

اللحوم الدواجن: يوضح الجدول حجم فجوة لحوم الدواجن وتراجع فجوة الغذاء وتراجع الأمن الغذائي من الدواجن .

البيض: يوضح الجدول اختفاء فجوة البيض وتلاشيها تماماً وتحقيق فائض مستمر وتحقيق الأمن الغذائي.

الأسماك: اتجاه الفجوة يتراجع ومعه يتحقق المزيد من الأمن الغذائي.

الحليب: استقرار وثبات حجم الفجوة واستقرار الأمن الغذائي.

الخضر: استقرار وثبات حجم الفجوة من الخضر واستقرار الأمن الغذائي.

حيث تتجه الفجوة الغذائية إلى التوسع والزيادة فى السلع الغذائية التالية فى أعوام 2025، 2030 :

(1) لحوم الدواجن ، الاسماك ، الخضر مما يقل حجم الأمن الغذائي لتلك السلع.

تتجه الفجوة إلى الانخفاض فى السلع الغذائية التالية:

(2) اللحوم الحمراء والحليب .

مما يزيد من الأمن الغذائي لتلك السلع.

(3) أما فى البيض فلا يوجد فجوة غذائية وتحقق الأمن الغذائي وتحقيق فائض يتم تصديره للخارج.

حيث يتحقق فى (1) تراجع نسبة الاكتفاء الذاتي ، وفى (2) زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي وفى (3) تلاشت تماما الفجوة وتحقيق فائض

أساليب لتحقيق الأمن الغذائي وسد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي حتى عام 2030:

الآثار الاقتصادية للفجوة الغذائية:

لا شك أن للفجوة الغذائية من السلع المدروسة أثار اقتصادية لها تأثيرها المباشر على التنمية الاقتصادية وأولها أن انخفاض نصيب الفرد من بعض السلع الغذائية عن المستوى الموصي به عالمياً وبصفة خاصة من البروتين الحيواني والألبان له تأثيره المباشر على المستوى الصحي للفرد، وهو ما يؤثر بدوره على إنتاجية الفرد. وثانيهما هو أن زيادة العجز في الميزان التجاري والذى يترتب عليه ضعف مساهمة التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية حيث أن تحقيق فائض في الميزان التجاري يترتب عليه توفير الصادرات لموارد النقد الأجنبي اللازمة لحصول الدولة على احتياجاتها من الواردات المختلفة، خاصة الواردات من السلع الاستثمارية والوسيطة والتي لا غنى عنها في مجال التنمية الاقتصادية.

ويمكن النهوض بمعدلات التنمية الزراعية والحد من الفجوة الغذائية والتي كان من أهمها الإسراع بتنفيذ برامج تحسين التربة لزيادة الإنتاجية الفدانية لمختلف المحاصيل بالإضافة إلى إحلال أصناف ذات الإنتاجية العالية وتطبيق مختلف التوصيات الفنية التي من شأنها النهوض بإنتاجية الحاصلات الزراعية، العمل على زيادة الاستثمارات الزراعية الحكومية المخصصة للقطاع الزراعي وإزالة مختلف المعوقات الإدارية والتمويلية التي تحد من نشاط الاستثمار الزراعي الخاص هذا بالإضافة إلى

التركيز على برامج تنمية اللحوم الحمراء من مختلف الوسائل ، وكذلك ادخال محاصيل زيتية جديدة ونشر زراعتها في الأراضي الجديدة للحد من فجوة الزيوت النباتية.

أهم الأساليب التي تقلل من حجم الفجوة الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي لأهم السلع الغذائية:

أن الفجوة الغذائية واستمرارها بل وتوسعها في بعض السلع يساهم في تراجع معدلات التنمية داخل الدولة واستمرار الاعتماد على الخارج في توفير الغذاء وغيرها من المدخلات الهامة للسكان والإنتاج الزراعي.

ويمكن عن طريق ما سبق عرضه الوصول إلى:

- زيادة كميات الإنتاج الزراعي وبمعدلات كبيرة وهي نتيجة السياسة الإنتاجية والسعرية المتبعة للاتجاه نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي وسد فجوة الغذاء.
- زيادة صافي العائد للإنتاج الزراعي ومساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي.
- العمل على زيادة المساحات المزروعة والحيازات المختلفة بما يعنى السياسة الإنتاجية المتبعة تتجه نحو زيادة الإنتاج وتقليل فجوة الغذاء.
- الزيادة المستمرة في الإنتاج الحيواني عددا وحيازات يعنى الاهتمام بالشق الثاني في الإنتاج الزراعي وهو الذى يمكن زيادته رأسياً وفنياً وبسرعة.
- زيادة كميات الإنتاج المنتجة من مختلف أنشطة الإنتاج الحيواني سواء من البيض أو اللحوم أو الصوف أو الحليب وغيرها وبمعدلات جيدة.
- ارتفاع نسب الاكتفاء الذاتي من المجموعات الغذائية الرئيسية خلال تلك الفترة وبما يعكس ارتفاع مستلزمات انتاج وتقليل الاعتماد على الخارج ولو نسبياً فهى في تحسن عما سبق وتحتاج إلى المزيد.
- التجارة الخارجية ساهمت في توضيح شكل وخريطة الإنتاج حيث أوضحت تطور التجارة الخارجية وتحسنها بشكل مع دول المجلس والعالم الخارجي بل تبين تحسن

في الميزان الزراعي حيث ارتفاع كمية وقيمة الصادرات، وانخفاض نسبي في كميات وقيمة الواردات مما أدى إلى تراجع فجوة التجارة الخارجية الزراعية والى تحسين محصلة ميزان الزراعة وارتفاع قيمة وتقليل السالبية به.

ويمكن استخدام مجموعة من الأساليب لتقليل فجوة السلع الزراعية من خلال:

- العمل على تغيير هيكل البنيان الزراعي والتوسع في الشق الحيواني حيث المراعي وإمكانية تكثيف الإنتاج الحيواني سواء بزيادة الاستثمارات ومن ثم عدد الوحدات الإنتاجية الحيوانية وتحسين مساهمة الشق الحيواني مما يساهم في زيادة الإنتاج الزراعي.
- زيادة الموارد الزراعية وتحسين استخدامها وأساليب وطرق الإنتاج المختلفة سواء رأسياً أو أفقياً من خلال:

أ- زيادة المساحة المنزرعة الفعلية وإدخال مساحات وموارد أرضية جديدة في الاستخدام.

ب- زيادة المساحة المحصولية عن طريق زراعات مختلفة وتكثيفها والدورات الزراعية.

ج- الزراعة المحمية التوسع فيها واستخدامها يساهم في زيادة الاستخدام الرأسي للموارد ويحقق التكثيف الزراعي وينتج منتجات مختلفة ومتنوعة تساهم في زيادة الإنتاج وأنواعه.

د- تغيير استخدام الأرض المزروعة من خلال تغيير أسلوب الزراعة المستخدمة أو من خلال تغيير في المجموعات النباتية.

ه- التغيير في تخصيص الحيازات وتوجيهها واستخدامها في الإنتاج بكفاءة.

و- دعم قطاع الزراعة بزيادة توجيه المزيد من الاستثمارات لاستخدامها في توفير المستلزمات الزراعية المناسبة والمطلوبة ودعم الوحدات الإنتاجية القائمة وانشاء وحدات جديدة سواء نباتية أو حيوانية.

أيضاً يمكن عن طريق زيادة الموارد المادية في الحيازات الحالية سواء النباتية أو الحيوانية المساهمة في الإنتاج الزراعي، واستخدام أساليب الري الملائمة والحديثة لتوفير المياه اللازمة للزراعة والتوسع فيها.

بعض الأساليب التي استخدمتها السياسة الإنتاجية خلال المرحلة المدروسة ونتائجها:

- الاهتمام بالشق الحيواني من خلال زيادة عدد الوحدات الحيوانية وتنوع الإنتاج فيها ساهم في زيادة مساهمته في الإنتاج الزراعي من 35% عام 2006/2005 إلى نحو 52% عام 2018/2017 وبزيادة قدرها نحو 17% .
- زيادة المساحة المنزرعة فعلياً من نحو 84.1 ألف دونم عام 2002/2001 إلى نحو 120.7 ألف دونم عام 2017/2016 وبزيادة قدرها نحو 36.6 ألف دونم وبنسبة زيادة 43.5% عن عام 2002/2001 وهذه الزيادة ترجع إلى التوسع في المساحة المزروعة زراعات محمية حيث تمتاز بارتفاع الانتاجية.

ولتحقيق الأمن الغذائي من اللحوم وسد الفجوة الغذائية يجب:

- التوسع وتطوير مشروع البتلو وزيادة طاقته الإنتاجية، وزيادة حجم القروض الخاصة بالمشروع لمساعدة صغار الزراع على مواجهة ارتفاع تكاليف الإنتاج وخاصة الأعلاف وتسهيل عملية تسويق الرؤوس المسمنة.
- الاهتمام بتحسين الأبقار من خلال تهجين الأبقار المحلية بالسلالات القياسية العالمية لرفع انتاجها من اللحوم والألبان.

- تعظيم إنتاج الأغنام والماعز من خلال التركيز على البحوث المتعلقة بالكفاءة الإنتاجية للأمهات مع الاهتمام بالسلالات المحلية وتجنيسها عن طريق الانتخاب أو خلطها بالسلالات القياسية العالمية.
- تطوير مصادر الغذاء المحلية من خلال الاهتمام ببحوث الأعلاف الخضراء، واستخدام العلائق غير التقليدية من خلال المعاملة الكيماوية والبيولوجية للمخلفات الزراعية والصناعية وذلك لسد الفجوة العلفية.
- تكثيف برامج الرعاية البيطرية لمكافحة أمراض الحيوان الوبائية المتوطنة.

ولتحقيق الأمن الغذائي من الأسماك وسد فجوة الأسماك من خلال :

يمكن تنمية الإنتاج السمكي من خلال زيادة المنتج من المتاح من عنصر الإنتاج وهى البحار والمحيطات وزيادة حجم الأسماك عن طريق التغذية، وتطوير وسائل الصيد والاهتمام بالصيادين ورغباتهم والاهتمام بالإنتاج السمكي.

تحقيق الأمن الغذائي من الحبوب وسد فجوة الحبوب:

ويمكن تقليص الفجوة الغذائية من الحبوب والتي يتم استيرادها من الخارج في صورة ذرة شامية صفراء من خلال ما يلي:

- التوسع في زراعة الذرة الصفراء في الأرض القديمة والأرض الجديدة.
- استنباط هجن صفراء جديدة عالية الإنتاج نظراً لما تبين من انخفاض إنتاجية الذرة الشامية الصفراء بالمقارنة بالذرة الشامية البيضاء.
- وضع نظام تسويقي مرن للربط بين مزارعي الذرة الصفراء والجهات المستخدمة له يضمن سعر مناسب للمزارع يتمشى بصفة مستمرة مع السعر العالمي لتشجيع الزراع على التوسع في زراعته.
-

تحقيق الأمن الغذائي من الزيوت وسد فجوة الزيوت من خلال :

- إدخال محاصيل زيتية جديدة تصلح زراعتها بالأراضي الجديدة.
- استنباط أصناف عالية الإنتاجية وذات محتوى عالي من الزيت من المحاصيل الزيتية والعمل على نشر زراعتها من خلال أجهزة الإرشاد الزراعي.
- تشجيع نظام الزراعة التعاقدية بين المزارعين وجهة التسويق على أساس سعر محدد ضماناً لتسويق محصول المزارعين.
- تشجيع الشركات الزراعية ذات الاستثمارات الكبيرة على زراعة المحاصيل الزيتية بالأراضي الجديدة.

تحقيق الأمن الغذائي من الفول البلدي وسد فجوة الفول البلدى:

وللحد من الفجوة الغذائية من الفول البلدي يجب التركيز في برامج التنمية الزراعية على ما يلي:

- استنباط ونشر زراعة أصناف الفول البلدي عالية الإنتاجية المقاومة للأمراض والحشرات.
- الاهتمام ببرامج نقل التكنولوجيا التي تساهم في نقل التوصيات الفنية من البحوث إلى المزارعين وتدريب المزارعين عليها من خلال الارشاد الزراعي.

العمل على تنمية الإنتاج الحيواني:

يساهم تنمية الإنتاج الحيواني كأحد أصول قطاع الزراعة (الإنتاج النباتي والحيواني) فى تحقيق الأمن الغذائي الحيوانى من خلال:

- زيادة قيمة الإنتاج الزراعي.
- زيادة القمية المضافة لقطاع الزراعة.
- توفير فرص تشغيل وعمالة جديدة.

- إمكانية فتح صناعات زراعية.
- تحسين وجودة الأراضي الزراعية.
- توفير مستلزمات انتاج مدخلات للإنتاج النباتي (تسميد، مقاومة طبيعية، تهوية...إلخ.
- تساهم في زيادة النشاط الاقتصادي بأشكاله المختلفة.
- زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- تنمية الاقتصاد الريفي ومن ثم البيئة والقرية.
- المساهمة في التصدير وزيادته وتحقيق الأمن الغذائي وتقليل الفجوة الغذائية للمنتجات الحيوانية سواء بزيادة الصادرات من بعضها أو الاحلال محل الواردات بعد توفيرها محليا.

التوصية: يوصى البحث بضرورة التوسع فى التجارة الخارجية للعمل على رفع الاقتصاد الكويتى وكذلك تلبيه احتياجات السكان.

المراجع

اولا: مراجع باللغة العربية:

1- إبراهيم سليمان(دكتور)، الأمن الغذائي العربي والتغيرات الاقتصادية العالمي، المؤتمر الثامن للاقتصاديين الزراعيين، سبتمبر 2000,

2- أحمد متولي ركبه(دكتور)، تكنولوجيا الزراعة المحمية ومستقبلها في مصر، الندوة القومية للزراعة المحمية، وزارة الزراعة، ديسمبر 1986.

3- البنك الدولي، منظمة الأغذية والزراعة، بيانات المنظمة.

4- دولة الكويت، الإدارة المركزية للإحصاء، إحصاءات التجارة الخارجية.

5- دولة الكويت، الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية، إدارة الإحصاء، قسم الإحصاء.

6- نهلة حمدى عبد الحميد النا. محددات التنمية الزراعية ودورها في سد الفجوة الغذائية، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة الاسكندرية، 2006.

7- هدى سعد عوض أبو رميلة، أثر برامج التكييف الهيكلي على الفجوة الغذائية لمحاصيل الحبوب الرئيسية في مصر، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، قسم الاقتصاد، 1995.

ثانيا: مراجع باللغة الإنجليزية:

1- **Bhalt, V.V.**, Incomes policy and development planning; Fmanc and Oe vslopment, 1976.

2- **BirdsaTI. Nancy**. Analytical approaches to the relationship of population growth and Development; Population and Development Review, 1977.

3- F.A.O 2005.

THE ROLE OF FOREIGN FOOD TRADE IN ACHIEVING FOOD SECURITY IN THE STATE OF KUWAIT

Munira S. Saleh , F. S. El-Desoki and I. Y. Ismail
Department of Agricultural Economics, Faculty of Technology and Development, Zagazig University, Egypt.

ABSTRACT

The state's food security is achieved through local production using available local resources and the use of productive methods to achieve maximization of agricultural production .

The state imports commodities through trade to achieve and provide commodities to the population, and food security is achieved through commodity supply, whether from production or imports, or both. important role of trade in the completion of the provision of the population need food commodities to which the deficit and achieve

a certain level of supply in the market to bring about stability and the balance of the economy of the state.

The study showed that agricultural imports doubled during the period of increased agricultural deficit, and then rose deficit food balance in terms of food imports doubled by about 400% and rising deficit in the food balance of about 1021 million dollars to about 3942 million dollars during the period 2010- 2016 and increasing quantities of imports from Poultry meat, milk, fish and vegetables, the decrease in the amount of imports of red meat, the absence of imports of eggs, and a surplus from 2009/2010 it became clear that food security expected in 2030 increases in meat, eggs and milk, and decreases in poultry meat, fish and vegetables.

***Conclusively**, the research recommends the need to expand foreign trade in order to raise the Kuwaiti economy as well as meet the needs of the population.*

Keywords: Role Of Foreign Food Trade, Achieving Food Security, State Of Kuwait